انتخاب الدكتور أباي أحمد رئيسا للوزراء: هل يخرج إثيوبيا من حالة اللاوحدة واللاانفصال؟

التقرير الأسبوعي

الرقم: 26

إعداد: الكاتب والباحث / عبد الله الفاتح

تاريخ الإصدار: الأحد 8 أبريل 2018

نبذة عن المؤسسة

الصومال الجديد مؤسسة أهلية غير ربحية تعمل في مجال الإعلام والبحوث والدراسات والتنمية البشرية، وتأسست المؤسسة على يد مثقفين وكوادر مهنيين صوماليين في العاشر من شهر مايو عام 2015، ويقع مقرها الرئيسي في العاصمة الصومالية مقديشو.

Website: www.alsomalaljadid.com / www.alsomal.so / www.alsomal.net Email:alsomalaljadid@gmail.com

إطلالة عامة على مشكلة الحكم في إثيوبيا:

لقد كانت الجغرافيا الإثيوبية ببعدها الطبيعي والبشري تمثل أهم عوامل الفعل والأداء السياسي، وظلت إثيوبيا تعاني حالة من عدم الانسجام والتوافق طوال تاريخها الحديث.

ومما يجمع عليه المراقبون، أن مشكلة الحكم في إثيوبيا تعد مشكلة مركبة بدرجة عالية يصعب تحديدها وتوصيفها إلا من خلال القرينة العامة التي تتعامل مع الأعراض والظواهر أكثر من تعاملها مع الأسباب والبواعث.

فقد شهدت إثيوبيا في مسيرتها المعاصرة كحال معظم دول القرن الإفريقي صوراً عديدة من حركات الرفض والتمرد والخروج عن سلطان الدولة المركزية وذلك تحت شعار البحث عن العدالة والحرية ورفع الظلم، وتحت هذه الشعارات تمر أمواج كثيرة من الطموح والمرامي والأهداف.

بيد أن مجمل المنظومة السياسية الإثيوبية تمر اليوم بمرحلة صعبة ودقيقة في تاريخها، وتعاني من خلل استراتيجي واضطرابات سياسية وانقسامات داخلية في غاية الخطورة، تؤثر على عوامل الاستقرار وتساعد في إزكاء الصراعات السياسية والاجتماعية التي تعيشها البلاد[1].

---

[1] عبد الله الفاتح، قراء موضوعية لفهم طبيعة ومآلات الصراع الراهن في إثيوبيا، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، بتاريخ 27 أكتوبر 2016م.

ومع أن طبيعة الاحتجاجات الشعبية التي تقودها حركة شباب الأورومو، تبدو نوعاً ما مختلفة عن حركات التمرد السابقة من حيث الوسائل والآليات، إلا أن جميع حركات الرفض والتمرد السابقة والحالية، تكاد تكون متشابهة إلى حد التطابق من حيث الأسباب والدوافع، كما أن حركة الاحتجاجات السياسية الراهنة لم تخل هي الأخرى من بعض المظاهر السلبية، فقد مثلث وسطاً صالحاً لكل صاحب طموح محلي وأقليمي ودولي، ليفعل ما يريد في هذه البلاد، مما قد يجعل تطور الأحداث ومآلاتها المستقبلية أمراً مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستراتيجيات الدولية وحسابات القوى الكبرى وفي هذه الحالة تصبح المصالح الدولية مقدمة على المصالح الوطنية[2].

انتخاب الدكتور أحمد رئيساً للوزراء:

بعد مخاض عسير عاشها الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) الحاكم في إثيوبيا خلال الأيام والأسابيع الماضية، أعلنت اللجنة المركزية رسمياً، انتخابها "**الدكتور أباي أحمد**" أمينا عاماً للحزب، خلفاً لرئيس الوزراء السابق هيلا مريام ديسالين الذي أعلن استقالته فجأة في الـ15 فبراير الماضي[3].

---

[2] المرجع نفسه.

[3] راديو (FANA) نشرة الأخبار الصباحية بتاريخ 2018/3/28م.

وفيما ذكرت هئية الإذاعة والتلفزيون الإثيوبي التي تديرها الحكومة، أن عملية الانتخاب جرت . بواسطة اقتراع سري مباشر وذلك خلال جلسة عقدتها اللجنة المركزية، يوم الثلاثاء الـ27 مارس الجاري.

تحدثت مصادر من **المنظمة الديمقراطية لشعب الأرومو** (OPDO) بأن مرشحها الدكتور أحمد، حصل على 108 صوتاً فقط، أي ما يعادل تقريباً 63 في المائة من أصوات أعضاء اللجنة المركزية البالغ عددهم 180 عضواً، مما يعني أن انتخابه لم يكن محل إجماع وتوافق.

وطبقاً للمصادر ذاتها، فإن "**الدكتور أحمد**" حصل على جميع أصوات أعضاء حزبه "المنظمة الديمقراطية لشعب الأورمو (OPDO) الممثلين باللجنة المركزية وعددهم 45 عضواً، كما حصل على أصوات مماثلة من أعضاء الحركة الديمقرطية الوطنية للأمهرة (ANDM) علاوة على (18) صوتاً من أصوات أعضاء الحركة الديمقراطية لشعوب جنوب إثيوبيا (SEPDM).

في حين رفض بقية أعضاء (SEPDM) وجميع أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير تغراي (TPLF) البالغ عددهم 45 عضواً، التصويت لصالحه، إلا أن ذلك لم يمنع من اكتمال النصاب القانوني لانتخابه أمنيناً عاماً للحزب.

وبهذا أصبح الدكتور أحمد بشكل تلقائي رئيساً للوزراء، بعد أدائه اليمين الدستورية أمام مجلس نواب الشعب "**البرلمان الإثيوبي**".

ردود الأفعال الأولية:

تباينت ردود الفعل الشعبية والسياسية، بين مرحب بحذر ومترقب لما سيأتي بعد وصول "الدكتور أحمد" إلى سدة الحكم في إثيوبيا، من إصلاحات قد تخرج البلاد من مختلف أزماتها السياسية والأمنية والاجماعية.

وفيما أعرب نائب رئيس الوزراء ورئيس حزب الحركة الديمقراطية الوطنية للأمهرة (ANDM) السيد/ دمقي مكنن، عن استعداده والتزامه بدعم الرئيس المنتخب لحزب الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية (EPRDF) مضيفاً بأن بعض القضايا التي حددتها اللجنة المركزية، قد بدأ تنفيذها فعلاً بما في ذلك إطلاق سراح السجناء وإعادة تأهيل المواطنين المهجرين[4].

كما رحبت أوساط شعبية واسعة في إقليم أوروميا بانتخاب الدكتور أحمد، واعتبرتها بداية للإصلاحات السياسية المنشودة بالبلاد[5].

---

[4] موقع وكالة الأنباء الإثيوبية، (نائب رئيس الوزراء: مستعد وملتزم بدعم رئيس الجزب الحاكم المنخب حديثاً)، بتاريخ 2018/3/31م.

[5] شبكة وراديو الأوروميا الإعلامية (OMN) نشرة حصاد الأسبوع بتاريخ 2018/3/30م.

ومن جانبها أعربت حركة شباب ثورة الأورومو، عن تفاؤلها الحذر بانتخاب الدكتور أحمد، وقالت في بيان لها إن هذه الخطوة تثير قدراً من التفاؤل، ونأمل أن تكون بداية لشرارة التغيير داخل النظام الحاكم، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن التغيير من الداخل، يتطلب قيادة قوية وشجاعة قادرة على تنفيذ إصلاحات سياسية شاملة وضرب مكامن الفساد الحكومي والإعوجاج في هرم السلطة، مؤكدة أن الدكتور أحمد، لا يبدو يمتلك تلك القوة [6].

وفي السياق ذاته، قال السيد/ جوهر محمد رئيس حركة شباب الأورومو، "يجب الإشادة بانتخابه على أنه انتصار تكتيكي" هذا لم يستبعد أن تكون هذه الخطوة محاولة من النظام الحاكم لإعادة نفسه من جديدة، من أجل مزيد من الإذلال للشعوب الإثيوبية المطالبة بالإصلاحات، ولهذا يتعين على القوى الشعبية أن تكون متيقظة، وأن تتذكر دائماً بأن هدف نضالها ضد نظام (TPLF/EPRDF) لم يكن مجرد تغيير الوجوه مع استمرار النهج السياسي الاستبدادي على حاله[7].

وفي ردود فعل مماثلة، تباينت الأراء الشعبية والرسمية في الإقليم الصومالي بإثيوبيا، بين متفائل ومتشائم على انتخاب الدكتور أحمد، حيث أعرب بعض المواطنين، عن أملهم بأن

---

6 Oromia Media Network,(Towards Cautious Optimism) March, 29, 2o18.

7 المصدر نفسه، بتاريخ 2018/3/30م.

يؤدي انتخاب الدكتور أحمد إلى ملء الفراغ الدستوري وانهاء حالة الطوارئ التي تعيشها البلاد[8].

كما اعتبرها الأخرون بأنها خطوة جيدة لتحقيق الإصلاحات السياسية وتعزيز الحقوق والحريات الأساسية في البلاد، بينما أبدى البعض مخاوفه بأن ينعكس انتخاب الدكتور أحمد، سلباً على مستقبل الأوضاع الداخلية بالإقليم من جهة، والنزاع الحدودي مع إقليم أوروميا من جهة ثانية وذلك في ظل تأزم العلاقات بين قيادات الإقليمين السياسية.

هذا ولا زال يكتنف الموقف الرسمي كثير من الغموض والضبابية حيث لم يصدر من حكومة الإقليم أي بيان أو تعليق حول الموضوع، مما يبعث على كثير من التساؤلات حول مستقبل العلاقات المتأزمة بين قيادة الإقليم الصومالي وإقليم أوروميا.

وعلى نقيض موقف حكومة الأقليم "**الغامض**" جاء مواقف القوى السياسية المعارضة حيث أعربت الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين (ONLF) المسلحة، عن أملها في أن يكون انتخاب الدكتور أحمد، بداية لإصلاحات سياسية تمهد التحول الديمقراطي المنشود في البلاد.

[8] استطلاع أجراها القسم الصومالي بإذاعة صوت أمريكا (VOA) بتاريخ 2018/3/29م، لآراء سكان مدينة جكجكا حاضر الإقليم الصومالي بإثيوبيا.

وفي تصريح **للصومال الجديدة**" أوضح أحد قيادات الجبهة، أن القلق لا يزال يساورهم حول جدية النظام الحاكم، لتنفيذ إصلاحات شاملة تحقق تطلعات الشعوب المهمشة، مضيفاً "يجب علينا أن نراقب لما ستأتي هذه الخطوة لنرى مدى جديتها ومصداقيتها"[9].

ومن جانبه أعلن حزب "**تحالف الإقليم الصومالي من أجل العدالة**" (SRAJ) المعارض، عن ترحيبه الحذر بانتخاب الدكتور أحمد رئيساً جديداً للوزراء.

وقال الحزب في بيان أصدره 2018/3/31م، إنه يرحب بحذر بانتخاب الدكتور أحمد، على أمل أن تكون هذه الخطوة فرصة لإجراء إصلاحات سياسية حقيقية تهدف إلى معالجة أزمة التحول الديمقراطي وحالة حقوق الإنسان المروعة في البلاد.

وفي هذه المناسبة، دعا الحزب إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع السجناء السياسيين، والوقف الفوري للاعتقالات التعسفية، وعمليات الاحتجاز غير القانونية، والانتهاكات المستمرة ومصادر الممتلكات والعقاب الجماعي للأبرياء[10].

---

[9] تصريح خاص لموقع "الصومال الجديد"، بتاريخ 2018/3/29م.

[10] Facebook.com/Somali-Region-Alliance-For-Justice,(STATEMENT ON THE ELECTION OF "presumed" NEW ETHIOPIAN PRIME MINISTER) March, 31, 2018.

التحديات التي تواجه رئيس الوزراء الجديد:

لقد ورث الدكتور أباي أحمد، إرثاً ثقيلاً من سلفه رئيس الوزراء السابق السيد/ هيلا مريام ديسالين الذي قدم استقالته فجأة تحت وطأة الاحتجاجات الشعبية، في محالة من أجل إنقاذ البلاد من الانزلاق في الفوضى والحرب الأهلية، في ظل تصاعد موجة الاضطرابات السياسية الواسعة التي تشهدها البلاد والتي أسفرت عن خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات فضلاً عن تشريد الآلاف من المواطنين وشل الحياة العامة بجميع منطقة الأورومو الشاسعة، الأمر الذي جعله يعتبر بأن استقالته "حيوية لتنفيذ إصلاحات شاملة وإيجاد حل دائم للوضع الراهن، وفقا لوكالة الأنباء الإثيوبية[11].

وبناء على المعطيات أعلاه، فإن مهمة رئيس الوزراء الجديد ستكون شاقة، لأن إثيوبيا تشهد اليوم أكثر الأزمات خطورة في تاريخها الحديث.

وبالرغم من أن انتخاب الدكتور أحمد، رئيساً للوزراء، مثل نقطة تحول وسابقة تاريخية لنظام الحكم في إثيوبيا الذي ظل حكراً لعرقية الأمهرة التي حكمت البلاد بالنار والحديد لمدة قرن ونيف من الزمن، وعرقية التغراي التي عادت إلى الحكم منذ سقوط النظام العسكري عام

[11] انظر الموقع الإلكتروني (لوكالة الأنباء الإثيوبية).

1991م، وبقيت تحكم بشكل مباشر وغير مباشر لمدة عقدين ونصف من الزمان[12]، إلا أن الرئيس المنتخب ورث فعلاً منظومة سياسية مختلة ومبنية على أسس المحسوبية والفساد والنهب الممنهج للثروة من قبل قيادات جبهة التغراي (TPLF) التي تعد العنصر الأقوى داخل التحالف الحاكم[13].

وعليه يمكن القول بأن هناك جملة من التحديات ستواجه رئيس الوزراء الجديد على كافة المستويات والأصعدة، خاصة فيما يتعلق بالأزمات الداخلية والصراعات السياسية والعرقية التي تعيشها البلاد.

ولعل رئيس الوزراء الجديد يدرك جيداً حجم الصعوبات والتحديات القائمة، وكذلك الفرص التي تحملها رياح التغيير التي مهدت الطريق أمام صعوده المفاجئ والسريع إلى قمة هرم السلطة كزعيم للحزب الحاكم وبالتالي رئيسا جديداً للوزراء.

لهذا يتعين عليه تبني رؤية سياسية جديدة تعلي أساليب الحوار والمصالحة، ومن ثمً اتخاذ خطط عملية عاجلة تهدف إلى تسوية سلمية للأزمات والصراعات الداخلية الدائرة في البلاد، وإصلاح المنظومة السياسية والمؤسسات الوطنية.

---

[12] صفحة الشيخ عبد الرحمن بشير في موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك، (صفحة جديدة في تاريخ الحكم في إثيوبيا الحديثة) بتاريخ 2018/3/28م.

[13] الوقع الإلكتروني لصوت Altra، (استقالات القادة والحكام .. رمال متحركة تنذر بالربيع الأفريقي) بتاريخ 2018/2/17م.

يمكن تلخيص التحديات أمام رئيس الوزراء الجديد فيما يلي:

- تنفيذ إصلاحات حقيقية شاملة وتحول سياسي ديمقراطي تشارك فيه جميع القوى السياسية والاجتماعية لتحديد ملامح إثيوبيا الجديدة، بعيداً عن التهميش السياسي والحرمان الاجتماعي والاقتصادي، للحيلولة دون انزلاق البلاد إلى الفوضى والحرب الأهلية.
- إيجاد آلية فعالة لتسوية الخلافات والانقسامات المتصاعدة بين قيادة الإئتلاف الحاكم (EPRDF) ووضع حد لصراع النفوذ داخل الحكومة.
- ضرورة إصلاح المنظومة السياسية والمؤسسات الوطنية وتوجيهها نحو تحقيق تنمية مستدامة ومعالجة عدم المساواة الراسخة في الفرص السياسية في البلاد، من أجل إعادة الثقة لأجهزة الدولة المختلفة، وإشعار المواطن بأن عدالة الدولة تسع الجميع دون تمييز.
- إنتاج آلية فاعلة لمحاربة المحسوبية والفئوية واستئصال منظومة الفساد داخل النظام الحاكم، واستهداف البيئات الحاضنة له ومحاسبة جميع من تثبت إدانتهم بالفساد واستغلال السلطة.
- إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ووقف كافة الانتهاكات التعسفية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، لتهيئة المناخ والظروف الملائمة لإجراء حوار وطني شامل، بهدف إعادة الثقة بين ألوان الطيف السياسي، وبناء مشروع الدولة الوطنية على أسس سياسية سلمية قائمة على العدل والقانون .

- لأن بقاء المعارضة دوماً خارج إطار الحكم يعني حرمانها من ممارسة حقوقها السياسية ويؤدي بها إلى انعدام الثقة واليأس عن العملية السياسية واللجوء إلى الوسائل العسكرية وتدفعها إلى احضان القوى الدولية والإقليمية ذات المصالح في المنطقة.
- تحقيق مصالحة وطنية شاملة وتشجيع التقارب بين الثقافات المختلفة، لإحداث الانسجام والتفاهم بين مكونات المجتمع الإثيوبي، وإعادة اللحمة الوطنية والعيش المشترك بين مختلف المكونات العرقية والإثنية والدينية.
- التوجه نحو بناء قدرات الكوادر الوطنية التعليمية والتنموية والاستثمار الفعال فيها، واعتماد أجندة التنمية المستدامة، كحل للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.
- تشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي والاستثمارات المشتركة وتحقيق شراكة اقتصادية عادلة مع الدولة الشقيقة والصديقة إلى جانب طمأنة المستثمرين الأجانب.

العوامل والمحددات المؤثرة في الإصلاح والتغيير المنشود:

يجمع الكثير من المحللين على أن نجاح مهمة رئيس الوزراء الجديد، يعتمد على عدة محددات أساسية من بينها:

1. تنازل قيادة جبهة (TPLF) لصالح الوطن واستقراره وقبولها حلا توافقيا نابعا من الداخل ويسود فيه التسامح السياسي والاجتماعي، بيد أن حلا كهذا يبدو مستحيلاً في ظل الظروف الرهنة[14].
2. الحصول على تأييد القوة الشعبية والسياسية الفاعلة في الأحداث، وبشكل خاص حركة شباب الثورة المتعطشة للتغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا ممكن إذا طرح الرئيس الجديدة رؤية سياسية إصلاحية مقبولة.
3. عدم محاولة القوة الخفية "الصلبة" الإصلاحات السياسية المتمثلة بالقوات المسلحة ورجال الأمن والمخابرات، وأصحاب المال والثروة، في إفشال مهمة رئيس الوزراء الجديد[15].

[14] عبد الله الفاتح، المصدر السابق.

[15] الشيخ عبد الرحمن سليمان بشير، المصدر السابق.